اللذين حظيت بهما البحوث العلمية الموجّهة الى المجهود الحربي، وأدّى هذا التطور الى تحوّل اسرائيل الى دولة مصدرة في أواسط الستينات. وتمكّن بيرس من متابعة هذه المشاريع، أيضاً، عندما تولّى وزارة الدفاع، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧؛ فيما كان اسحق رابين (رئيس أركان الجيش الاسرائيلي خلال حرب العام ١٩٦٧) رئيساً للوزراء، ويغئال آلون ـ قائد البالماخ، الذي لعب دوراً بارزاً في حرب العام ١٩٤٨ ـ في وزارة الخارجية.

ولم يؤد تسلّم الليكود زمام الحكم، في العام ١٩٧٧، الى تغيّر هذا النمط من العلاقة المدنية ـ العسكرية الوثيقة. فالى جانب مناحم بيغن في رئاسة الحكومة، تولى موشي دايان وزارة الخارجية، وعيزر وايزمان وزارة الدفاع ـ الاول كان رئيساً للاركان في حرب العام ١٩٥٦ ووزيراً للدفاع العام ١٩٦٦ ـ ١٩٧٤، والثاني كان قائداً لسلاح الطيران ـ وعلى اثر استقالتهما من حكومة الليكود، في العام ١٩٧٩، جاء اسحق شامير (رفيق بيغن في النشاط الارهابي خلال فترة الانتداب) وزيراً للخارجية، واريئيل شارون (قائد المنطقة الجنوبية، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) وزيراً للدفاع. وبنتيجة ابعاد شارون عن وزارة الدفاع، في أوائل العام ١٩٨٣، بعد صدور تقرير لجنة كهانا، الذي ألقى مسؤولية مذابح صبرا وشاتيلا، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، عليه صراحة، حل مكانه موشي ارنس. والاخير متخصص في علوم الهندسة الجوية، وشغل منصباً رفيعاً في الصناعات الجوية الاسرائيلية، ثم لعب دوراً هاماً في تطوير طائرة «كفير»، وهو من ابرز مؤيدي مشروع الطائرة «لافي». ويتولى آرنس، حالياً، وزارة الخارجية، في حين يتولى رابين وزارة الدفاع.

وبالاضافة الى هذا، فان المؤسسة العسكرية هي أحد أهم مواقع العمالة والتشغيل في الاقتصاد الاسرائيلي. فالى جانب افراد الجيش النظامي، الذين تمتص رواتبهم حوالى نصف الميزانية العسكرية بالشيكل، يعمل في الصناعات العسكرية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من ٦٠ ألف عامل، يشكلون حوالى خمس القوة العاملة الصناعية بأكملها (باستثناء قوة العمل العربية). ويضاعف من أهمية هذا الامر، ان نسبة مرتفعة من العمّال هؤلاء هم من الفنيين المهرة الذين يصعب استيعابهم في أية فروع صناعية أخرى. فقد لوحظ، مثلاً، ان غالبية العاملين في مشروع الطائرة «لافي» قد غادروا اسرائيل وتوجه معظمهم الى الولايات المتحدة، وذلك في أعقاب الغاء المشروع بضغط من الولايات المتحدة، في آب (اغسطس) ١٩٨٧. ويحتل العديد من كبار ضباط الاحتياط والمتقاعدين مراكز ادارية عالية في الصناعات العسكرية، على اختلاف مجالات تخصصها (Klieman, Aharon; *Israel Arms Sales; Perspectives and Prospects,* Tel - Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies - Tel - Aviv University, 1984, pp. 21 - 22 ؛ وأيضاً بيرتس كيدرون، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٢٦، ٢٨/٥/١٩٨٨، ص ٥ ـ ٧).

ومن المؤكد ان هذا الموضوع كان من بين العوامل الحاسمة خلال المناقشات التي اجراها بيرس مع مسؤولي وزارة الدفاع بهدف التوصل الى اتفاق على تخفيض الموازنة الامنية، خاصة وان خطته الاقتصادية تتطلع الى تخفيض معدلات البطالة.

ومن جهة أخرى، فان الصادرات من الصناعات العسكرية تحقق لاسرائيل فوائد عدة، أهمها:

١ ـ خفض كلفة الانتاج للوحدة الواحدة، حيث ان أية زيادة في كمية الانتاج العسكري المعدّ للتصدير يعني خفضاً في كلفة الانتاج العسكري للاستخدام المحلي. وبالتالي، فان جانباً كبيراً من الصناعة العسكرية يلحظ احتياجات سوق السلاح العالمي، بهدف تأمين متطلبات هذا السوق، الذي تغطي المبيعات الاسرائيلية فيه قسماً هاماً من النفقات العسكرية المحلية.

٢ ـ تشجيع البحوث ودراسات التنمية الصناعية للانتاج العسكري، وتطبيق العديد من نتائج هذه الدراسات في مجال الصناعات المدنية أيضاً.

٣ ـ تغطية كلفة الانفاق العسكري المحلي، وتأمين نسبة عالية من احتياجات البلد من العملات الاجنبية. وعلى سبيل المثال، فقد بلغت قيمة مبيعات اسرائيل من السلاح في السوق العالمي، سنة ١٩٨٧، نحو